فإن الواقع يشي بشيء من التدخل في الدول الرأسمالية، وببعض العمل لقوى السوق في الدول الاشتراكية، وإن كان الأصل والمبدأ هو ما قررناه.

وعليه فإن النظامين يكادان يكونان أنظمة مختلطة، لكن هذا الاختلاط لا يقربهما من المنهج الذي يعرف بهذا الاسم، والذي يأخذ من كل نظام منهما، ذلك الذي أطلقنا عليه «المنهج الجامع بين النظامين» والذي هو موضوع المطلب التالي. حيث إن فلسفة هذا المنهج تقوم على الجمع بين الاشتراكية والرأسمالية بينما لجوء أي من المنهجين إلى شيء من ذلك إنما هو استثناء وليس فلسفة ثابتة.

۞ ۞ ۞ ۞

المطلب الثالث

المنهج الجامع بين عناصر رأسمالية وعناصر اشتراكية

الفرع الأول: الظروف التي أنجبت المنهج الجامع

من الدول النامية من اتبعت المنهج الرأسمالي ففشل، ومنها من اتبع المنهج الاشتراكي ففشل، وبحكم أن هذه الدول مستعمرة فكريا، فهي تنطلق في بحثها عن منهج مناسب، من مسلّمة تقول: إن الموجود من المناهج هو ما يمكن إيجاده[1] أو تقول بعبارة أخرى إن أوروبا هي منارة الفكر وكل ما يصدر عنها فلابد أن يكون سليماً.

ومن هذا المنطلق فإن قادة هذه الشعوب ـ وهم يرون فشل الاستراتيجيات المبنية على الرأسمالية أو الاشتراكية في تحقيق التنمية الاقتصادية ـ اجتهدوا فاهتدوا إلى أسلوب يجمع بين المنهجين معتقدين أنهم قد اكتشفوا منهجا، وينسون حقيقة وضعهم التي تعبر عن عدم قدرتهم على الانفكاك من أسر المناهج الغربية، وأنهم عندما فشل المنهجان عجزوا عن طرحهما معا، فأخذوهما معا، فيما سمي بالاقتصاد المختلط الذي يضم سمات رأسمالية، وأخرى اشتراكية نستطيع أن نستعرض خصائصه في الفرع التالي.

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٢م، ص٤٩.

الفرع الثاني: خصائص المنهج الجامع

أهم ما يتميز به هذا المنهج ما يلي:

١- وجود الملكية الخاصة بجوار الملكية العامة، حيث يقوم قطاع عام نشأ من تأميم بعض المشروعات الخاصة أساسا، وتدعم ببعض المشروعات التي أقامتها الدولة، ودلك إلى جانب القطاع الخاص. ولا يمثل ذلك فلسفة معينة، وإنما يمثل رد فعل فشل المنهج الاشتراكي والمنهج الرأسمالي، أي أنه لا يمثل اختياراً انتقائياً قامت به هذه الدول.

٢- قوى السوق تعمل بجوار خطة قومية: ففي هذا المنهج تترك بعض الحريات للمشروعات الخاصة مع وجود خطة قومية توجه الاقتصاد القومي، وتهتم بحصر الموارد مادية وبشرية لتوجيهها بما يحقق أهداف المجتمع، غير أن هذا التخطيط لا يصل إلى المستوى الشمولي القائم بالمجتمعات الاشتراكية، كما أن الحرية المتروكة للمشروعات الخاصة لا تصل إلى ما تتمتع به مثيلاتها في المجتمعات الرأسمالية.

٣- اتخاذ القرارات الكفيلة بحل المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع موزع بين الخطة القومية وقوى السوق، غير أن الخطة ربما تقوم بدور أكثر أهمية نظرا لما تسيطر عليه من المجالات الرئيسة في الاقتصاد وخاصة في مجال توزيع الإنتاج بين الاستهلاك والاستثمار، اذ غالبا ما تدعي الخطة القومية في ظل هذا الأسلوب شموخا، وهي في الحقيقة خطة للاستثمار أكثر من أي شيء آخر، وهي تعتمد على فائض القطاع العام والإيرادات السيادية والقروض والمساعدات الأجنبية، بينما مدخرات الأفراد لا تمثل بالنسبة لذلك إلا قدرا ضئيلاً.

الفرع الثالث: عوامل نجاح هذا المنهج

لم يتمكن هذا المنهج من الأخذ بيد دولة طبقته إلى مدارج الرقي والتقدم الاقتصادي كما شوهد من نجاح الرأسمالية في غرب أوروبا وغيرها ونجاح الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وربما كان عدم نجاحه أقرب إلى المنطق من

العكس، حيث إن المناهج الاشتراكية والرأسمالية تكمن خلفها فلسفة نابعة من ظروف وبيئات الدول التي آمنت بها وطبقتها، كما أن كل منهج يترك نوعا من الإيجابيات يعطى ثماره كاملة «قوى السوق في الرأسمالية والتخطيط الشامل في الاشتراكية» بينما المنهج الجامع يمثل «تآلف أسوأ قسمات الرأسمالية والاشتراكية»[١] حيث تحد قوى السوق من قدرات الخطة وتشل الخطة قدرات قوى السوق.

وفوق ذلك فإن بعض الاقتصاديين يرى أن اتباع بعض البلاد النامية لهذا المنهج كان بمثابة الكارثة عليها، لما فيه من تمييع لإيجابيات الاشتراكية والرأسمالية معا، إذ منع هذه البلاد من تطبيق حوافز اقتصادية للأداء الجيد، كما حرمها من السريان الحر لنظام الأثمان في تحقيق الكفاءة في ظل إطار رأسمالي، وأحل محل ذلك فيضانا من الضوابط الإدارية غير الفعالة وتشويهات للأثمان، ومن ناحية أخرى فإنه منع هذه الدول من متابعة أهدافها في إطار اشتراكي حقيقي، إذ أن مؤسساتها في ظل المنهج تنتمي في الغالب إلى إطار اشتراكي في شكلها، وتقوم على أساس رأسمالي في جوهرها، والنتيجة النهائية لهذا التآلف هي الوقوع بين شيئين كريهين يجمعان ما بين الحوافز الاقتصادية الضعيفة والاشتراكية البيروقراطية فلم تتحقق فائدة من مثل هذا الخلط في الأهداف الاجتماعية والسياسية داخل إطار الاقتصاد المختلط. ويرى نفس هؤلاء أن أيام هذا المنهج معدودة وأن على الدول التي تتبناه أن تختار بين أن تصبح رأسمالية أكثر صراحة أو أن تكون اشتراكية بقدر أكبر من الأصالة[٢].

والباحث يتفق مع هذا الحكم على هذا المنهج إذ أنه في حقيقته يخفى هوية معتنقيه، فهم إما رأسماليون يوهمون الشعب بالاشتراكية، وإما اشتراكيون يريدون إيهام شعوبهم بأنهم ليسوا اشتراكيين. ومن ثم فكما قال محبوب الحق أعلاه عليهم أن يصبحوا رأسماليين أكثر صراحة أو اشتراكيين أكثر أصالة، بدلاً

---

(١) محبوب الحق، ستار الفقر، مرجع سابق، ص٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص٧٠.

من التميع. ولما كان هذا المنهج ليس إلا تآلفاً لأسوأ قسمات الرأسمالية مع أسوأ قسمات الاشتراكية ولا يحمل فلسفة خاصة به، واعتناقه غالبا ما يخفى أحد المنهجين، فإننا لن نتعرض له في بقية المباحث التالية من هذا الفصل والتي سنحاول أن تتبين منها صلاحية أو عدم صلاحية المناهج المعروضة على العالم الإسلامي. وسنعتبر الحكم على المنهجين حكماً عليه.

۞ ۞ ۞ ۞